

كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، خلال الإيجاز الصحافي اليومي حول مستجدات فيروس "كورونا"، يعلن فيها أن عدد الإصابات استقر عند ٤٩٥ إصابة، وتم توفير مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة، ويؤكد أن قرار المحكمة الإسرائيلية باقتطاع ٤٥٠ مليون شيكل من أموال الفلسطينيين، ما هي إلا سرقة وقرصنة حقيقية\*

رام الله، ٢٧/٤/٢٠٢٠

• ما زلنا في مواجهة مع وباء كورونا، ويتذبذب عدد حالات الإصابة من يوم الى يوم صعودا وهبوطا. ومن اللافت أن بعض الحالات التي شُفيت قد عاد لها الفايروس مرة أخرى، وهذا أمر محير طبيًا. ونحن نتابع مثل هذه القضايا مع الخبراء الفلسطينيين والدوليين. أطمئنكم أنه ليس هناك أي إصابات جديدة أمس واليوم، ليكون العدد الإجمالي للإصابات في فلسطين ٤٩٥ إصابة منها ٢٥١ في محافظة القدس، المدينة والمحيط. و١٧ في قطاع غزة. إضافة إلى عدد من الإصابات بين فلسطيني الشتات.

• ولكن، ونحن نرى أن هذا الفيروس يجدد نفسه، ما زلنا بخير والحمد لله، إذ لا توجد لدينا أي حالة في غرف الإنعاش، لكن لدينا حالات شفيت وأصيبت مرة أخرى.

• ما زال لهذه الازمة ارتدادات متفاعلة اقتصادية واجتماعية ونفسية وأمنية؛ وترتب عليها خسائر كبيرة لقطاعات متعددة مثل السياحة والورش الصغيرة وغيرها. ولكن الضربة الكبرى جاءت لخزينة السلطة؛ حيث تراجع الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة بسبب تراجع حجم الطلب الكلي وتراجع المبيعات وقطاعات الإنتاج، وما ترتب على ذلك من تراجع في إيرادات الخزينة والتي منها ندفع ما يُستحق علينا من التزامات مالية.

• لقد أصبح العجز في الموازنة حوالي ١,٤ مليار دولار بعد اعتبار أموال المانحين المتوقعة.

• من جانب آخر فإن التقارير الدولية والمحلية وتقارير الحكومة جاءت متقاربة في

تنبؤاتها حول حجم خسائر اقتصادنا الوطني ونتاجنا المحلي، والمقدرة بحوالي ٢٠٪ حتى نهاية العام؛ أي حوالي ٣,٢ مليار دولار.

• وعليه اضطررنا الى موازنة طوارئ متقشفة، يعني راح نصرف ما يتحقق من الإيرادات

وبعض الاقتراض؛ للحفاظ على وضعنا الصحي وحماية الفقراء والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى احتياجات الحفاظ على الوضع الأمني وحالة الطوارئ. يرافق ذلك تخفيف في المصاريف والنفقات قدر المستطاع.

\* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

[http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=XiD57sa875436685695aXiD57s](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=XiD57sa875436685695aXiD57s)

• ومن أجل أن نحافظ على وتيرة منسجمة مع متطلباتنا الحياتية اليومية وصحة مواطنينا، فإنه وحتى في حالة الطوارئ حافظنا على فتح الصيدليات والأفراغ ومحلات البقالة والسوبر ماركت وبعض المنشآت الأخرى وخاصة الصحية، ما يعني أننا أبقينا على حوالي ٣٠ ألف منشأة اقتصادية مفتوحة؛ جاء ذلك من أجل تقليص أثر الإجراءات الصحية والطوارئ على الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

• سمحنا لكافة المتعاملين مع مدخلات الإنتاج بالعمل لإبقاء الوتيرة تدور في مصانع الأغذية والأدوية وغيرها. وأبقينا الحركة التجارية بين المحافظات على وتيرتها، وكذلك بيننا وبين محيطنا وجوارنا.

• أبقينا وتيرة العمل في القطاع الزراعي بشكلها الطبيعي حيث استثنيت المنشآت الزراعية من إجراءات الإغلاق ومنع الحركة.

• دفعنا كامل الرواتب عن الشهر الماضي، في منتصف العاصفة الاقتصادية والمالية، لضمان تدفق السيولة بين يدي الموظفين الذين هم أهم محرك للطلب على البضائع، ولم تنقطع معظم أجور العمال بشكل نهائي. إلا أن البعض تضرر فعلا وبشكل كبير، ولكن ليس الجميع.

• أبقينا على موازنة التنمية الاجتماعية وأضافنا إلى قائمة الأسر التي تتلقى مساعدات مالية حكومية ١١ ألف أسرة جديدة الشهر الحالي، وسنضيف إليها ٩ آلاف أسرة جديدة للشهر القادم، لتتمكن الفئات الفقيرة والمهمشة من الصمود، ليصل العدد الإجمالي إلى ١٢٥ ألف أسرة تتلقى مساعدات مالية، السواد الأعظم منها في قطاع غزة.

• وتم تأجيل أقساط القروض لمدة ٤ أشهر، أيضا لضمان قدرة الناس على المواجهة.  
• أبقينا على عمل المصارف بوتيرة الطوارئ؛ لكي نمكن التجار من الاستيراد وضمان توفير المواد الغذائية ومعاملات التجار والصناعيين.

• حصل إرباك في موضوع الشيكات المرتجعة وقد تم معالجة ذلك لاحقا من سلطة النقد.  
• واخيرا وسّعنا دائرة التسهيلات لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى وخاصة في المحافظات التي لم يسجل فيها أصابات او سجلت فيها أقل من (٥) إصابات

• وبهذا نكون انتقلنا من مرحلة حجر الجميع ومنع تنقلهم، الى حجر المصابين ومحيطهم ومنع تنقلهم، وحماية من هم عرضة للإصابة مع الحفاظ على إجراءات السلامة والصحة في جميع المحافظات.

• أبقينا الإجراءات في المناطق والأماكن التي تشكل تماسا مباشرا بين الناس مثل الجامعات والمدارس والحضانات. وإنه لأمر محزن لنا جميعا ان تغلق المساجد في الشهر الفضيل والكنائس في عيد الفصح المجيد. لكن تفهمكم حتما سوف يرد عنكم كل شر. وهذا الإجراء معمول به في كل العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع.

• فتحنا السوق المالي والتي ستعمل يوم ٢٠٢٠/٥/٣ وسمحنا للمصانع أن تعمل بوتيرة ٥٠٪ من العمال.

• أنشأنا صندوق "وقفه عز"؛ لكي نعطي الفرصة للقطاع الخاص أن يعبر عن تضامنه مع بلده ومجتمعه، وأن يقولوا: كنا نربح واليوم حان الوقت أن نحمل جزءاً من المسؤولية. يجب أن يساهم الجميع في هذا الصندوق. ومجموع ما تم التبرع به حتى الآن ١٣,٦ مليون دولار، وهذا مبلغ بسيط.

• كما أسسنا صندوقاً للمتطلين عن العمل بالشراكة بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ووزارة العمل، وسوف يبدأ الصرف من هذه الصناديق قبل نهاية شهر رمضان.

• بالتشاور والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة، نعلن اليوم عن توفير مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة؛ حيث ستمنح هذه المشاريع قروضا ميسرة جدا من خلال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بإدارة سلطة النقد. حيث ستساهم سلطة النقد بمبلغ ٢١٠ مليون دولار.

• أطلب من المؤجرين للقطاع التجاري المتضرر من الأزمة بالوقوف عند مسؤولياتهم بتخفيض أجور المحلات التجارية بنسبة ٣٠٪ عن عام ٢٠٢٠.

• سيتم تقديم حوافز ضريبية للمنشآت المتضررة من الأزمة وحافظت على أجور العمال ولم تقم بفصل أي منهم أو المساس بحقوقهم الأخرى، وستقوم وزارة المالية بدراسة هذه الأمور لتتناسب مع طبيعة الضرر وحجمه.

• ندعو أرباب العمل للإيفاء بالتزاماتهم تجاه العمال لديهم عن الشهر القادم، ومن جانبنا سوف نقدم مساعدة مالية إلى ٣٥ ألف عامل متعطّل عن العمل في الضفة وغزة.

• فيما يتعلق بالعمال في إسرائيل فإننا لازلنا بانتظار اجتماع مشترك مع الجانب الآخر لتنظيم دخول وخروج ومبيت هؤلاء العمال وإجراء الفحوصات اللازمة لهم.

• تشجيعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قرر مجلس الوزراء التأكيد على منح الأفضلية للمنتجات المحلية المتعلقة بمكافحة الفيروس مثل الأدوية والكمادات والمعقمات والألبسة الواقية ومنحها كامل الأفضلية في المشتريات الحكومية ما دامت مطابقة للمواصفات.

• التوصية لسيادة الرئيس بإعفاء كامل المستثمرين من كافة الرسوم المتعلقة بتسجيل الشركات حتى نهاية العام الحالي.

• المضي قدما ببرنامج الدفع الإلكتروني لتسهيل معاملات الأفراد وزيادة حركة المؤسسات.

• توجه لنا العديد من الأخوة المسؤولين والموظفين الحكوميين، ومن مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني طالبين التبرع بأيام عمل لدعم جهدنا في توفير الرواتب والاحتياجات المالية للفقراء والعاطلين عن العمل ومواجهة احتياجاتنا الصحية. وعليه فإننا سوف نوصي للسيد الرئيس أن يتم التبرع بيومي عمل من جميع الموظفين الرسميين والحكوميين، والسفراء وموظفي السفارات وكل فلسطيني يتلقى راتباً من جهة رسمية.

- آملين أن يحذو موظفو القطاع الخاص حذو بعض زملائهم في البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالتبرع بأيام عمل. وآملين من النقابات أن تحشد همم أعضائها من أجل ذلك، وكذلك منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأهلية والجامعات والمدارس الخاصة وكل من يستطيع.
- بهذا تكون الحكومة قد تحملت ما عليها من التزامات طبية وصحية ومجتمعية وأمنية ومالية، ووفرت لكم ما تستحقونه، ليست منة ولكن واجبا عليها.
- من جانبهم، يكون الموظفون قد تحملوا جزءا من العبء عبر تبرعهم والقطاع الخاص وموظفوه قد تحملوا جزءا منه، وكذلك العمال والشركات الفلسطينية كلٌ تحمل جزءا من العبء. وهيك البلد بحملها أهلها.
- يجري الترتيب لإدخال ١٦٠٠ مواطنا كانوا عالقين في الأردن، وسيتم إدخالهم عبر الجسر على دفعات، بالتنسيق مع الأخوة في الجانب الأردني والطرف الآخر، لإتمام كل الإجراءات الصحية اللازمة، مع خضوعهم جميعا للحجر المنزلي تحت إشراف وزارة الصحة.
- تفتح مكاتب سلطة الأراضي وهيئة تسوية الأراضي والمياه في المحافظات غير المصابة.
- نتابع الوضع الصحي لأهلنا في مدينة القدس المحتلة ومحيطها، وندرك أن هناك بعض الازدياد بالحالات وعليه نؤكد جاهزيتنا ومسؤوليتنا عنهم بما يحتاجونه من إجراءات السلامة والفحوصات والعلاج حيث يلزم.
- من جانب آخر، فإن قرار المحكمة الإسرائيلية باقتطاع ٤٥٠ مليون شيكل من أموالنا قبل يومين، وقبلها اقتطاع ٦٥٠ مليون شيكل تحت حجة أننا نصرّف على أسر الشهداء والأسرى، ما هي إلا قرصنة حقيقية لأموالنا وسرقة لمقدراتنا. إن هذا الإجراء يجعلنا في موقف مالي صعب جدا ويضيف إلى عجز موازنتنا عجزا جديدا بمقدار المبالغ المذكورة. وهذا يعني أن إسرائيل تقتطع من أموالنا سنويا حوالي مليار و١٣٠ مليون شيكل (١,١٣٠ مليار شيكل).
- إننا نرفض ذلك وسوف نتقدم إلى المحاكم الدولية ضد هذا الإجراء ونطالب بوقف كل هذه الإجراءات.
- إن التخطيط لضم الأغوار الفلسطينية وفرض السيادة على المستعمرات غير القانونية وغير الشرعية من قبل الائتلاف الحكومي المنوي تشكيله في إسرائيل وقرصنة أموالنا وضرب الاتفاقيات بعرض الحائط وهدم البيوت والاعتقالات، إنما جميعها تهدف الى شيء واحد وهو تقويض امكانية الدولة الفلسطينية مستقبلا وضرب المؤسسات الفلسطينية حاضرا، وإضعافها.
- ان هذا الامر يضعنا أمام قرار مصيري متعلق بنا جميعا علينا مواجهته.
- وهنا أود، أن أرحب بالموقف الأوروبي الراض لخطة الضم الإسرائيلية لأجزاء من أراضيها، إن موقف أوروبا طالما كان ثابتا ومنسجما مع القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، كما نرحب بمواقف الدول العربية والدول الصديقة.

• ندين القرار الإسرائيلي بمصادرة أراض تابعة للحرم الإبراهيمي في الخليل، وتوظيفها للمشاريع التهويدية والاستيطانية في اعتداء صريح على ملكية المسلمين الخالصة للحرم الإبراهيمي والأوقاف المتعلقة به.

• وأخيرا أقول لكم:

• رمضان شهر الانتصارات، وانتصارنا هو سلامتكم، إن سلمتم سلمنا. يعز علينا أن يأتي رمضان ومساجدنا بلا مصليين، بصبركم تسرعون فتح المساجد والكنائس وتعود الحياة الى طبيعتها. ولكن هذا الفصل لم نصله بعد.. نراهن على وعيكم كمواطنين، ادخلوا الاماكن التجارية بنظام ومحتاطين بالكمامات، ومتباعدين، وعلى أصحاب المحال تنظيم دخول الزبائن إلى محالهم ومن يخالف يُغلق محله... أطلب أصحاب المحلات الإلتزام بتطبيق شروط السلامة وهي بسيطة: كمامة، وقفازات، ومسافة بين الشخص والآخر، وعدم التنقل بعد الساعة ٧:٣٠ مساء.

• من جانبنا سوف نطبق كامل التعليمات وبشدة، ومن يخالف يعرض نفسه للإجراءات التي نص عليها القانون. أن التنقل بين المحافظات غير مسموح إلا لغرض تجاري وأيام الفتح والإغلاق واضحة وأطلب منكم الإلتزام بها.

• لقد قمنا ببعض التسهيلات من جانبنا مفترضين أنكم ستلتزمون بالإجراءات الصحية من جانبكم. وعليه، أدعو المحافظين والجهات الأمنية إلى تطبيق الإجراءات كاملة بما يضمن السلامة الصحية للمواطنين.

عشتم وعاشت فلسطين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>